

Distr.: General
26 July 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البندان ٤٥ و ٥٥ من جدول الأعمال
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج
المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي
تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي
والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مذكرة شفوية مؤرخة ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من البعثة
الدائمة لماليزيا لدى الأمم المتحدة

يهدي الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيسا لمكتب التنسيق لحركة
عدم الانحياز، تحياته إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ويشرفه أن يحيل طي هذه المذكرة نص
الإعلان الذي اعتمده وزراء خارجية حركة عدم الانحياز في اجتماعهم الخاص المعقود في
الدوحة، في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (انظر المرفق).

وسيعدو الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة ممتنا لو تفضل الأمين العام للأمم
المتحدة بتعميم هذه المذكرة الشفوية ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة في إطار
البندان ٤٥ و ٥٥ من جدول أعمال.

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لماليزيا لدى الأمم المتحدة

إعلان

١ - اجتمع وزراء خارجية حركة بلدان عدم الانحياز برئاسة الأونرابل سيد حامد البار، وزير خارجية ماليزيا، في الدوحة، دولة قطر، في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ على هامش مؤتمر قمة بلدان الجنوب الثاني. واستعرضوا الأعمال التحضيرية لمشاركة حركة بلدان عدم الانحياز في الاجتماع العام الرفيع المستوى المقبل الذي ستعقدته الجمعية العامة في نيويورك في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٢ - وأكد الوزراء مجدداً أن القرارات الصادرة عن المؤتمر الثالث عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في كوالالمبور في ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، والاجتماع السنوي لوزراء خارجية حركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، والمؤتمر الوزاري الرابع عشر لحركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في دربان في ١٨ و ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤، والاجتماع السنوي لوزراء خارجية حركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيويورك في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، والاجتماع الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز بشأن النهوض بالمرأة الذي عقد في بوتراجايا في ٩ و ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ ما زالت سارية.

٣ - وأشار الوزراء إلى قراري الجمعية العامة ٢٩١/٥٨ المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤ و ١٤٥/٥٩ المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ اللذين حددا الهدف من عقد الاجتماع العام الرفيع المستوى بأنه إجراء استعراض شامل للتقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، والتقدم المحرز فيما يتعلق بالتنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج والتزامات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وأكدوا مجدداً في هذا السياق أهمية جميع نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وأشاروا إلى أن التنفيذ الكامل لكافة الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، إنما هو خطوة هامة لمعالجة الاحتياجات الملحة للبلدان النامية.

٤ - ورأى الوزراء أن الاجتماع العام الرفيع المستوى حدثاً له أهمية تاريخية وشددوا على ضرورة أن تحقق نتائجه توازناً صحيحاً في معالجة كافة المسائل، ولا سيما التوازن بين المسائل المتصلة بالتنمية والتقدم الاجتماعي، والسلام والأمن، وسيادة القانون وحقوق

الإنسان. وأكدوا أن أية تدابير جديدة بشأن الأمم المتحدة وإصلاحها ينبغي أن تبت فيها الدول الأعضاء من خلال عملية حكومية دولية. وأوضحوا أنه على الرغم من أن إصلاح الأمم المتحدة عملية مستمرة، فإن الاجتماع العام الرفيع المستوى سوف يهيئ فرصة للدول الأعضاء لإصلاح الأمم المتحدة حتى تتمكن من التصدي للتهديدات والتحديات الآتية في ركاب القرن الحادي والعشرين.

٥ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم للجهود والأعمال التي اضطلعت بها حركة بلدان عدم الانحياز من خلال مكتب التنسيق والأفرقة العاملة المخصصة والفرعية في نيويورك في عرض وتجسيد مواقف الحركة وتعليقاتها وأفكارها بصورة شاملة وذلك فيما يتعلق بالملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005) وتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير المعنون "عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة" (A/59/565). وأيد الوزراء مواقف حركة بلدان عدم الانحياز وتعليقاتها وأفكارها بشأن مسائل شتى، وأكدوا مجددا هذه المواقف والتعليقات والأفكار التي أُبلغ بها رئيس الدورة ٥٩ للجمعية العامة وطلبوا إلى مكتب التنسيق مواصلة العمل على إعلاء مصالح الحركة وأولوياتها خلال الفترة المؤدية إلى عقد الاجتماع العام الرفيع المستوى.

٦ - ولاحظ الوزراء مع التقدير الأعمال التحضيرية للاجتماع العام الرفيع المستوى التي أُنجزت والتي ما زال العمل جار فيها تحت قيادة رئيس الدورة ٥٩ للجمعية العامة. وحثوا رئيس الجمعية العامة على مواصلة نهجه المتبع والتزامه بضمان أن تظل العملية التحضيرية للاجتماع العام الرفيع المستوى متسمة بالشمول، ومفتوحة باب العضوية ومتصفة بالشفافية حتى يتأتى لمصالح الدول الأعضاء وأولوياتها أن تؤخذ في الاعتبار.

٧ - وأكد الوزراء مجددا التزامهم بالتعددية، وأهمية تعزيز العمل المتعدد الأطراف وترسيخه، وضرورة معالجة التحديات والمشاكل الدولية بالالتزام الصارم بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. كما أكدوا الأهمية المحورية للأمم المتحدة ودورها المركزي في صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي على نحو ما أكدته الجمعية العامة مجددا في قرارها ٣١٧/٥٨ المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وأعربوا عن رفضهم للعمل الأحادي الذي يمكن أن يؤدي إلى اضمحلال القانون الدولي وانتهاك أحكامه، ولاستخدام القوة والتهديد باستخدامها، ولممارسة أساليب الضغط والقسر، بما في ذلك فرض الجزاءات الأحادية، من جانب بعض البلدان كوسيلة لتحقيق أهدافها السياسية.

٨ - وإذ أشار الوزراء إلى الالتزام بتعزيز التعددية المعرب عنه في قرار الجمعية العامة ٣١٧/٥٨، دعوا إلى وضع تصورات مشتركة والاتفاق على نهج لمعالجة كلا من التهديدات الجديدة والقائمة التي تجابه السلام والأمن الدوليين. وأكدوا في هذا الصدد على ضرورة أن تسير عملية إصلاح الأمم المتحدة وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. كما أكدوا أن جميع الإصلاحات التي ستجري داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الإصلاحات المؤسسية، ينبغي أن تزيد من تعزيز الديمقراطية والفعالية والكفاءة والشفافية والمساءلة.

٩ - وكرر الوزراء من جديد أن ميثاق الأمم المتحدة يوفر توازنا بين مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها التي تغطي جميع المسائل ذات الصلة، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسلام والأمن، وكذلك سيادة القانون وحقوق الإنسان، وأن إعلان الألفية يقدم منظور القرن الحادي والعشرين لذلك التوازن. وأشاروا إلى الترابط القائم بين التهديدات التي تجابهها جميع البلدان وإمكانية التغلب على هذه التهديدات بالتصدي لها في مرحلة مبكرة على نحو كاف بالاستعانة بكافة الطرق السلمية المتاحة. وأكدوا أن على زعماء الدول الأعضاء أن يتعهدوا باتخاذ إجراءات متضافرة للتصدي لمختلف التهديدات التي تجابه السلام والأمن الدوليين بكافة أنواعها، بما في ذلك الأخطار المستجدة، من أجل توفير الأمن الجماعي الفعال في القرن الحادي والعشرين.

١٠ - وفي معرض إشارة الوزراء إلى الترابط بين إحلال السلام والأمن وبين تحقيق التنمية، أكدوا أن أي مسعى لتحويل الأمم المتحدة إلى أداة فعالة لمنع الصراعات ينبغي أن يراعي ضرورة تحقيق التوازن والشمول، وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والقانون الدولي، ابتغاء تعزيز استراتيجيات حل الصراعات وبناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع بهدف تحقيق التنمية المستدامة. ورأوا أن من المهم للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وضع تصورات مشتركة والاتفاق على نهج بشأن معالجة التهديدات القائمة والجديدة والمستجدة التي تجابه السلام والأمن الدوليين إلى جانب الأسباب الجذرية للصراعات. وفي هذا السياق، أعربوا عن اقتناعهم بأن جميع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية - الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي - لديها دور في العمل على تطوير نظام أممي جماعي أشد فعالية وتسيير هذا النظام، وأن هذه التصورات والنهج المشتركة المتعلقة بالأمن الجماعي لن تكتب لها الشرعية ما لم تأت متوافقة مع مقاصد الميثاق ومبادئه وما لم تتعاون في وضعها جميع الدول الأعضاء. ورأوا الضرورة الحاسمة لأن تشارك جميع أجهزة الأمم المتحدة بنشاط في هذا الشأن، كل في إطار ممارسة ولايته المختلفة وفي حدود اختصاصاته التي حددها له الميثاق، ودون الإخلال بتوازن القوى المقرر في الميثاق.

١١ - ورحب الوزراء بفكرة إنشاء لجنة معنية ببناء السلام. ولكنهم أكدوا مجددا على أن الجمعية العامة يجب أن تنهض بالدور الأول في إنشاء اللجنة المعنية ببناء السلام وتحديد ولايتها وفي وضع وتنفيذ سياسات وأنشطة بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع، وذلك دون المساس باختصاصات الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة ودور كل منها في أنشطة بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع.

١٢ - وأكد الوزراء على أن الدول الأعضاء، ينبغي أن تمضي قدما وفقا لميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا، في العمل على إعلاء مبادئ عدم استخدام القوة وتسوية المنازعات بالطرق السلمية. وعلاوة على ذلك، رأوا في الترويج لثقافة السلام والحوار فيما بين الحضارات والتعاون المشترك بين الديانات بعضا من التدابير والنهج الهامة التي يمكن أن تسهم في التقدم صوب إشاعة السلام والأمن والتوافق الدولي. وشددوا أيضا على عدم جواز اعتبار استخدام القوة الأداة الوحيدة لتحقيق السلام والأمن الدوليين وصونهما، وعدم جواز استخدام القوة، إذا ما اقتضى الأمر استخدامها، إلا كملاذ أخير وفقا لما يقضي به الميثاق.

١٣ - وأكد الوزراء على أن ميثاق الأمم المتحدة يتضمن أحكاما كافية بشأن استخدام القوة لصون السلام والأمن الدوليين، وشددوا على ضرورة ألا يجري العمل على تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك من خلال مجلس الأمن، إلا وفقا للأحكام ذات الصلة في الميثاق. وأعربوا عن قلقهم إزاء توسع مجلس الأمن في استخدام الفصل السابع من الميثاق كمظلة لمعالجة مسائل لا تشكل بالضرورة تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وأوضحوا أن على مجلس الأمن أن يستفيد استفادة كاملة من الأحكام الواردة في الفصول الأخرى ذات الصلة، عند الاقتضاء، بما في ذلك الفصلان السادس والثامن من الميثاق.

١٤ - وأكد الوزراء الرأي القائل بأن مجلس الأمن في غنى عن إصدار قرار يحدد مبادئ لاستخدام القوة، وبأنه لا يجوز لمجلس الأمن أن يعرب من خلال قرار من هذا القبيل عن عزمه على الاسترشاد بهذه المبادئ حينما يقرر التصريح باستخدام القوة أو يصدر تكليفا باستخدامها.

١٥ - وأشار الوزراء إلى قرار الجمعية العامة ٣١٧/٥٨، وأكدوا أن إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، المرفق بقرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ ما زال ساريا وواجب التطبيق.

١٦ - وأكد الوزراء أن المادة ٥١ من الميثاق تنطوي على قيود وأنها تعترف بـ "الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد

أعضاء الأمم المتحدة“، وأنه لا يجوز إعادة صياغة هذه المادة أو تأويلها. وأشاروا إلى أن هذا الرأي تدعمه الممارسة المعمول بها في الأمم المتحدة وأنه متفق مع أحكام القانون الدولي التي أعلنتها محكمة العدل الدولية، وهي الجهاز القضائي الرئيسي في الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

١٧ - وأكد الوزراء قلق الحركة العميق بشأن نية مجموعة من الدول القيام من طرف واحد بإعادة تأويل الصكوك القانونية القائمة، وفقا لآرائها ومصالحها، وأكدوا مجدداً أن على الدول الأعضاء أن تحافظ على سلامة الصكوك القانونية الدولية.

١٨ - وجدد الوزراء التأكيد على تمسك حركة بلدان عدم الانحياز بميثاق الأمم المتحدة وأكدوا ضرورة المحافظة على مبادئه ومقاصده وتعزيزها، بما في ذلك مبادئ احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وفي هذا الشأن، أكدوا مجدداً رفض الحركة لما يوصف بـ “حق” التدخل الإنساني، الذي لا سند له في الميثاق ولا في القانون الدولي، وطلبوا من مكتب التنسيق في نيويورك أن يواصل النظر في هذه المسألة إلى جانب المسائل الأخرى ذات الصلة وفقاً لموقف الحركة النابع من مبادئها. ولاحظوا أيضاً أوجه التماثل القائمة بين تعبير “المسؤولية عن الحماية” الجديد وتعبير “التدخل لأغراض إنسانية” وطلبوا من مكتب التنسيق إجراء دراسة دقيقة لتعبير “المسؤولية عن الحماية” والنظر في مغزاها وتداعياتها على أساس مبادئ عدم التدخل بشتى أنواعه واحترام السلامة الإقليمية للدول وسيادتها الوطنية، مع مراعاة أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

١٩ - وأكد الوزراء مجدداً أهمية تحقيق القضاء المبرم على جميع أسلحة الدمار الشامل في العالم، ولا سيما الأسلحة النووية، التي تمثل الخطر الأكبر الذي يهدد البشرية وبقاء الحضارات. وأشاروا إلى الفقرة ٩ من إعلان الألفية التي أعرب فيها زعماء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن عزمهم على السعي بشدة إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وإلى إبقاء جميع الخيارات مفتوحة للتوصل إلى هذا الهدف، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل إزالة الأخطار النووية. وأكدوا مجدداً على ضرورة أن تفي جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها المتصلة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل بجميع جوانبه ووسائل إيصالها، وأكدوا مجدداً أيضاً أن الهدف النهائي لمساعي الدول في عملية نزع السلاح هو نزع السلاح العام الكامل. وفي هذا الشأن، دعوا من جديد إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل

الأخرى في الشرق الأوسط، مما يسهم في تحقيق ما تصبوا إليه عملية السلام في الشرق الأوسط من أهداف ومرام.

٢٠ - وسلم وزراء خارجية دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالمساعي والجهود التي بذلتها مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة خلال المؤتمر الاستعراضي السابع لأطراف المعاهدة الذي عُقد في نيويورك في الفترة من ٢ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥، وأشاروا إلى أن المجموعة قد عملت بنية حسنة وبأسلوب بناء ومرن وثابت من أجل تعزيز موافقها الراسخة القائمة على المبادئ التي تهدف إلى تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأعربوا عن خيبة أملهم إزاء عجز المؤتمر الاستعراضي عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الجوهرية التي تكتنف الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولاحظوا في هذا السياق عزوف بعض الدول، ومن بينها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، عن الوفاء بتعهداتها والتزاماتها السابقة في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار بجميع جوانبه، ولا سيما التعهدات والالتزامات المتفق عليها بتوافق الآراء في المؤتمرين الاستعراضيين لأطراف المعاهدة لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. ولكنهم أعربوا عن استمرار التزامهم بالمعاهدة وأوضحوا أنها ما زالت تمثل حجز زاوية هام في إطار العمل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وأوضحوا أنهم ما زالوا على إيمانهم بنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعمليتها الاستعراضية التي تُجرى من خلال المؤتمرات الاستعراضية، ورأوا، وهم يتطلعون إلى المستقبل، أن على الدول الأطراف أن تبدأ النظر في تحديد ما يلزم عمله وإنجازه منذ الآن وحتى المؤتمر الاستعراضي التالي في عام ٢٠١٠. وسلموا عموماً بأن المسائل المتصلة بالمعاهدة سوف تُعالج في المؤتمرات والاجتماعات التي ستعقدتها الدول الأطراف فيها.

٢١ - وأعرب الوزراء عن استمرار إحساسهم بالقلق العميق إزاء الضروب غير المشروعة لعمليات نقل وتصنيع وتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والإفراط في تكديسها وانتشارها غير الخاضع لضوابط في كثير من أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا. وأكدوا في هذا الشأن أنه من الضروري ضمان قصر إمدادات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الحكومات أو على الكيانات التي تخول لها الحكومات ذلك حسب الأصول، وإخضاع عمليات الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وحيازتها غير المقيدة لضوابط قانونية. كما أكدوا أهمية التبكير بالإنفاذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأعربوا أيضاً عن استمرار استنكارهم لاستخدام الألغام المضادة للأفراد في حالات الصراع، على نحو مخالف للقانون الإنساني الدولي، لاستهداف المدنيين الأبرياء بالتشويه والقتل والترويع.

٢٢ - وأكد الوزراء مجددا مواقف حركة عدم الانحياز من الإرهاب الدولي المبينة في الوثائق الختامية للمؤتمر الثالث عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في كوالالمبور في شباط/فبراير ٢٠٠٣ والمؤتمر الوزاري الرابع عشر لحركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في دربان في آب/أغسطس ٢٠٠٤، وهي المواقف المفصّل عنها خلال عملية المشاورات التي دعا رئيس الدورة ٥٩ للجمعية العامة إلى إجرائها في سياق التحضير للاجتماع العام الرفيع المستوى.

٢٣ - وأقر الوزراء بدور "المساعي الحميدة" للأمين العام في المساعدة على حسم الصراعات بالطرق السلمية. ورأوا أن على الجمعية العامة أن تدرس الاقتراح الوارد في الفقرة ١٠٨ من تقرير الأمين العام (A/59/2005) بشأن حاجة الدول الأعضاء إلى تخصيص موارد إضافية من أجل القيام بمهام المساعي الحميدة الموكلة إليه مع مراعاة القدرة المالية المحدودة للبلدان النامية، ويفضل أن يجري ذلك في حدود الموارد الحالية للأمم المتحدة.

٢٤ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم للأمين العام للأمم المتحدة لسعيه الدائب لتنظيم الحدث السنوي المتعدد الأطراف المتعلق بالمعاهدات بالتزامن مع دورات الجمعية العامة. وأحاطوا علما بمحور الحدث لهذا العام الذي سوف يدور حول معاهدات حماية المدنيين المتعددة الأطراف البالغ عددها ٣٢ معاهدة. وارتأوا أن بلوغ الهدف المنشود من هذه الأحداث المتعلقة بالمعاهدات، الذي يشمل السعي إلى تصديق الدول الأعضاء على المعاهدات وإنفاذها لها، مرهون بالمصلحة الوطنية للدول الأعضاء، وأولوياتها وقدراتها فضلا عن مقتضاياتها الدستورية والتشريعية.

٢٥ - وأكد الوزراء أن على المجتمع الدولي أن يجدد التعهد بصون مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والزود عنها، وكذلك الأمر بالنسبة للسبل المتوخاة في الميثاق من أجل تسوية المنازعات بالطرق السلمية. وأعربوا في هذا الشأن عن تشجيعهم لمجلس الأمن على التوسع في الاستعانة بمحكمة العدل الدولية، التي هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، باعتبارها مصدرا للفتاوى وتفسير قواعد القانون الدولي ذات الصلة. وأكدوا مجددا أن إحراز المزيد من التقدم لازم لتحقيق الاحترام الكامل للقانون الدولي ولحكمة العدل الدولية. وأكدوا مجددا تأييد حركة عدم الانحياز لفتوى محكمة العدل الدولية بشأن مسألتين هامتين، وهما الفتوى بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها في عام ١٩٩٦ والفتوى بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠٠٤.

٢٦ - وأكد الوزراء مجدداً أن الديمقراطية والتنمية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إنما هي جوانب متلاحمة متضافرة، وأنها قائمة على تعبير الأفراد بحرية عن عزمهم على تحديد نظمهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى المشاركة الكاملة في تسيير جميع جوانب حياتهم. وأكدوا على أن جميع الأنظمة الديمقراطية تجمعها ملامح مشتركة، إلا أنه لا يوجد نموذج واحد للديمقراطية. وأشار الوزراء إلى تعهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المتضمن في إعلان الألفية بتعزيز قدرة بلدانهم على تنفيذ المبادئ والممارسات الديمقراطية. وأقروا بالدور الهام الذي تنهض به الأمم المتحدة في تعزيز وتوطيد الممارسات الديمقراطية في الدول الأعضاء التي سعت إلى الحصول على مساعدات قانونية وتقنية ومالية من أجل تشديد قدرتها على تنفيذ مبادئ والممارسات الديمقراطية. وبينما أقروا بأن تعزيز الديمقراطية مقوم هام على الصعيد الوطني، فقد أعربوا عن عزم الحركة على أن تبذل قصارى جهدها لتشجيع إرساء الديمقراطية في نظام الإدارة الدولية من أجل توسيع دائرة مشاركة البلدان النامية في عمليات صنع القرار الدولية.

٢٧ - وأكد الوزراء مجدداً الأهمية الكبرى التي تعلقها الحركة على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والالتزام بالوفاء بالتعهدات المعقودة لتشجيع احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للبشر كافة على نطاق العالم ومراعاتها وحمايتها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والصكوك الأخرى المتصلة بحقوق الإنسان والقانون الدولي. كما أكدوا مجدداً أن جميع حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التنمية، إنما هي حقوق عالمية، غير قابلة للتصرف ولا للتجزئة وهي حقوق متلاحمة ومترابطة. وشددوا كذلك مجدداً على ضرورة معالجة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في سياق عالمي من خلال اتباع نهج بناءة قائمة على الحوار، وبروح الإنصاف والعدل، وفي إطار من الموضوعية، واحترام للسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم التحيز، والبعد عن الانتقائية والتحلي بالشفافية كمبادئ هادية، مع مراعاة الخصائص السياسية والتاريخية والاجتماعية والدينية والثقافية لكل بلد.

٢٨ - وأكد الوزراء أن اقتراح زيادة موارد مفوضية حقوق الإنسان يتطلب دراسة متأنية. وأعربوا في هذا الصدد عن قلقهم بشأن عدم تمثيل بعض الدول الأعضاء أو ضعف مستوى تمثيلها، ولا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في ملاك موظفي المفوضية وكذلك في أمانة المفوضية ككل. وأكدوا ضرورة أن يقدم المفوض السامي تقاريره إلى الجمعية العامة، التي هي الهيئة العالمية للأمم المتحدة، عن المسائل المتصلة بحقوق الإنسان، وأنه في حالات الإخلال بالسلام والأمن الدوليين، التي تؤدي إلى وقوع انتهاكات جسيمة

وخطيرة لحقوق الإنسان، مثل الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والتطهير العرقي والإبادة الجماعية، يجوز أن يدعو مجلس الأمن المفوض السامي لإبلاغه بتلك الانتهاكات.

٢٩ - وقد أكد الوزراء مجدداً المبادئ والمواقف العامة للحركة بشأن إصلاح الأمم المتحدة على النحو التالي:

- يجب أن يكون إصلاح الأمم المتحدة شاملاً جامعاً ومتوازناً، وأن يسير بخطى فعالة. وينبغي له أن يحترم بالكامل الطبيعة السياسية للمنظمة وكذلك طابعها الحكومي الدولي العالمي والديمقراطي.
- ينبغي أن يستهدف إصلاح الأمم المتحدة تعزيز دورها باعتبارها محفلاً بارزاً لا غنى عنه لمعالجة القضايا العالمية الحاسمة والمعقدة، بما في ذلك حل المنازعات بالطرق السلمية، على أساس من الحوار، والتعاون وبناء توافق الآراء بين الدول.
- ينبغي أن يركز إصلاح الأمم المتحدة على تعزيز دورها في تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية وفي تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال آليات معززة، وموارد كافية، وأنشطة متابعة فعالة، وكذلك في صون السلام والأمن الدوليين، مع مراعاة أن الميثاق ينص بوضوح على دور لكل جهاز من الأجهزة الرئيسية.
- ينبغي أن يشمل إصلاح الأمم المتحدة تعزيز وتنشيط جهازها الرئيسيين، أي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك إصلاح مجلس الأمن، والهيئات الأخرى ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة.
- يشكل تنشيط أعمال الجمعية العامة جزءاً من عملية الإصلاح الشامل للمنظمة، التي هي عملية دينامية مستمرة. وينبغي أن تؤدي أية عملية إصلاح إلى توطيد الجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وصنع السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة، واستعادة دورها وتعزيزه، بما يشمل صون السلام والأمن الدوليين وفق ما نص عليه الميثاق، من خلال توثيق جسور الصلة وقنوات التنسيق بينها وبين الأجهزة الأخرى، ولا سيما مجلس الأمن.
- ينبغي أن تعالج أيضاً أية عملية إصلاح مقترحة للأمم المتحدة المسائل والمتطلبات المنهجية المتعلقة بالموارد البشرية والمالية الإضافية التي قد تترتب على ذلك.

٣٠ - ولاحظ الوزراء اتجاه البعض إلى مساواة إصلاح الأمم المتحدة بتشديد فعالية مجلس الأمن. وأكدوا ضرورة الحفاظ على التوازن بين وظائف الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة واختصاصاتها ومسؤولياتها.

٣١ - وأيد الوزراء مواقف الحركة بشأن الجهود الرامية إلى تعزيز الأمم المتحدة وأكدوا مجددا هذه المواقف التي من بينها تنشيط أعمال الجمعية العامة، وإصلاح مجلس الأمن، وإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإصلاح الأمانة العامة، واقتراح إنشاء مجلس حقوق الإنسان واللجنة المعنية ببناء السلام، وهي المواقف التي جرى الإبلاغ عنها خلال عملية المشاورات التي عقدها رئيس الدورة ٥٩ للجمعية العامة في سياق أعمال التحضير للاجتماع العام الرفيع المستوى.

٣٢ - وأكد الوزراء مجددا التزام الحركة بالمشاركة البناءة في عملية التحضير المتواصلة للاجتماع العام الرفيع المستوى، وأصدروا توجيهات في هذا السياق لفودهم بالمشاركة بهمة ونشاط في المشاورات والمفاوضات القادمة حول مشروع الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى المقدم من رئيس الدورة ٥٩ للجمعية العامة.

٣٣ - وأعرب الوزراء عن صادق مشاعر التقدير والعرفان لسمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وسعادة الشيخ حمد بن حاسم بن جبر آل ثاني، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر، ودولة قطر حكومة وشعبا، على كرم ضيافتهم وحفاوتهم، وكذلك لما وفروه من تسهيلات وخدمات ممتازة ساهمت بأبلغ مساهمة في نجاح الاجتماع الخاص. وأقروا بالتزام دولة قطر الشديد بمساعي حركة عدم الانحياز الرامية إلى بلوغ ما تصبو إليه من أهداف ومرام حفاظا على روح الوحدة والتضامن التي تعم الحركة والرغبة الجماعية في دعم عملية تنشيط الحركة.

الدوحة، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥